الأمير بشير الشهابي الثالث (1840-1841)

الباحثة: صبا حكمت شعبان

شعبة: تاريخ حديث ومعاصر – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين

ملخّص البحث:

أدى ضعف السلطة المركزية للدولة العثمانية في القرن السابع عشر والثامن عشر إلى ظهور العديد من الأسر والزعامات المحلية القوية في بلدان المشرق العربي، كآل العظم في دمشق ، والزيادنة في فلسطين، وأيضاً المعنيين في جبل لبنان من ثمّ وصول أنسبائهم الشهابيين لاستلام الحكم بعدهم بين عامي 1697 حتى عام 1842.

الشهابيون سلالة حكمت جبل لبنان، وكان أبرز حكامها الأمير بشير الشهابي الثاني الذي يُعتبر آخر الأمراء الفعليين الذين حكموا الجبل، إذ أنّ الأمير الذي تلاه وهو الأمير بشير الشهابي الثالث كان مجرد أمير صوري تم تعيينه من قبل العثمانيين على عكس الأمراء السابقين الذين كان يتم اختيارهم عن طريق السكان، وكان ألعوبة بيد الإنكليز بالإضافة لعجزه الكامل عن تحقيق التوازن بين النصارى والدروز لذلك لم يستمر في الحكم إلا سنتين منهياً بذلك حكم الشهابيين للجبل عام 1842.

الكلمات المفتاحية: جبل لبنان، الشهابيون، الدولة العثمانية، الانكليز، الإمارة.

Prince Bashir Shihabi III (1840-1841)

Abstract

The weakening of the central authority of the Ottoman Empire in the seventeenth and eighteenth centuries to the emergence of many powerful families and local leaders in the countries of the Arab Mashreq As the AL_AZM family in the Damascus and the Ziyadiyya in Palestine, as well as the ma'anis in Mount Lebanon, after the arrival of their Chehab relatives to receive the ruling after them between 1697 and 1842

The Chehabs are a dynasty that ruled Mount Lebanon, and its most prominent rulers was Prince Bashir Al_Shihabi, who is considered the last of the actual princes who ruled the mountain. The population was a puppet in the hands of the English, in addition to its complete inability to achieve a balance between the Christians and the Druze, so he did not continue to rule for only two years, thus ending the rule of the Chehabs on the mountaine in 1842 .

Key words : Mount Lebanon,The Chehabs, Ottoman empire ، British,Princedom. -

المقدمة :

الأسرة الشهابية أو الشهابيون هم سلالة حكمت لبنان بعهد العثمانيين، تسلموا الحكم من أنسبائهم المعنيين الذين انتهى حكمهم الفعلي بموت أميرهم فخر الدين المعني الثاني وتسلم ابن أخيه ملحم من ثم الأمير أحمد الحكم لفترة قصيرة جداً وانتهت سلالتهم في عام 1697. وتم انتخاب الأمير بشير الشهابي الأول أميراً وباستلامه بدأ حكم الشهابيين الذي يعود أصلهم إلى قريش وهم من بني مخزون أتوا جبل لبنان من منطقة حوران في جنوب سوريا، واستوطنوا وادي التيم في جنوب لبنان. تتالى الأمراء الشهابيون على هذه الإمارة وكان الأمير بشير الشهابي الثاني أهم رجل دولة في الدولة العثمانية وأحد أشهر الأمراء في تاريخ لبنان وبلاد الشام عموماً حكم بين عامي (1788-1803) و عاصر فترة ضعف وعجز الدولة العثمانية وازدياد الأطماع الأجنبية ومن أبرز الأحداث في عهده الحملة المصرية على بلاد الشام ووقوفه لجانب محمد علي باشا ضد الدولة العثمانية ما أدى لعزله عن الحكم نتيجة لموقفه من الحملة المصرية آنفة الذكر بعد فشلها ونُقل مع أسرته إلى جزيرة مالطة من ثم سُمح له بفرمان سلطاني البقاء في استانبول وبقي فيها حتى وفاته 1850. على إثر ذلك عمدت الدولة العثمانية إلى إعادة النظر في إدارة شؤون الولايات التابعة لها فبعد أن كانت الولايات العثمانية وخاصة العربية تحكمها أسر محلية وراثية رأت أن من الأفضل لها أن تقوم باختيار الحاكم المناسب لتضعه على رأس الإدارة في كل ولاية ويكون مرتبطاً مباشرة بالباب العالي فتم اختيار الأمير بشير الشهابي الثالث لحكم الجبل فكان هذا البحث الذي نحن بصدد الكتابة عنه عرضاً.

إشكالية البحث:

_ما هي السمة الغالبة لفترة حكم الأمير بشير الشهابي الثالث هل كانت فترة فتن واضطرابات بمجملها أم شهدت فترات أمن واستقرار؟

_ما هو التأثير الكبير الذي أحدثه عهده في تاريخ جبل لبنان وهل كان لهذا التأثير دور فعال في تغيير مستقبل الجبل بالمعنى الفعلي وإذا كان ذلك صحيحاً من هو المستفيد الأكبر من قلب نظام الحكم والإدارة؟

_ما العامل الأساسي في نجاح واستمرار حكم أسرة أو إمارة هل هي السياسة المتبعة من قبل أمرائها أم الوضع الاجتماعي لسكانها على اختلاف طوائفهم راضين بالعيش المشترك في ظل إمارتهم أم أن هناك أيادٍ خفية في كل حكم أو عهد تكون هي الكفيلة بإبقائه أو القضاء عليه متى شاءت؟

أهمية البحث :

تُعد فترة استلام الأمير بشير الشهابي الثالث لجبل لبنان نقطةً فاصلة وحدثاً مهماً لا يمكن التغاضي عنه أثناء دراسة أوضاع جبل لبنان في نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر، فعلى الرغم من قِصر فترة حكمه إلا أنها شهدت نهاية حكم الأسر المحلية وبتعبيرٍ أدق نهاية حكم الإمارة النصرانية بشكل عام ممثِلاً عهده انتصاراً للسياسة العثمانية، فكان من الأهمية بمكان الوقوف عند هذا التغيير والدخول بتفاصيل عهد الأمير ومعرفة السياسة العثمانية المتبعة وسبب انتصارها ونجاحها في قلب نظام الحكم والإدارة في الجبل وتحويله لنظام الحكم العثماني المباشر.

الجديد في البحث: الكشف عن أحداث الفترة التي حكم بها الأمير بشير الشهابي الثالث وبمعنىً أدق سبب قِصر فترة حكمه وأهم الأحداث الي شهدتها.

أهداف البحث وأسئلته:

التعرف على أوضاع جبل لبنان بين عامي 1840–1841 وهي الفترة التي حكم فيها الأمير بشير الشهابي الثالث وقد أجاب البحث عن العديد من التساؤلات منها على سبيل المثال:

_هل كان ل قِصر مدة حكم الأمير تأثير على غنى هذه الفترة بالأحداث أم أنها فترة جامدة عابرة بين سلفه وخلفه لا تأثير لها أبداً؟

_هل كانت سياسته استمراراً ل سلفه أم لا علاقة تربطهما سوياً سوا تشابه إسميهما فقط؟

_ ماهي السمة الغالبة في فترة حكمه وهل تمكن من إيجاد حل أو اعتماد سياسة مكنته من الموازنة بين أطراف النزاع في بلاده؟

حدود البحث:

يرتبط البحث بإطار زمني يحدد بدايته عام 1840، وهو عام وصول الأمير بشير الشهابي الثالث لحكم الجبل، ليشكل نهايته عام 1841 وهو عام عزله ونهاية حكم الشهابيين للجبل.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تحدثت عن أحداث جبل لبنان في فترة استلام الأمير بشير الشهابي الثالث:

–المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الأمير بشير الشهابي الثاني ونظام القائمقاميتين 1788–1861 للدكتور رياض الغنام حيث شمل هذا الكتاب على توضيح دقيق لفترة استلام الأمير بشير الثالث، فنجد في الفصل الأول الحديث عن الأمير بشير الشهابي الثاني من ثمّ خصص الفصل الثاني للحديث عن فترة استلام الأمير بشير الثالث وتتالت فصول كتابه في ذكر أحداث لبنان حتى احتلال جبل لبنان 1860 من قبل فرنسا، فكان مرجعاً واضحاً ودقيقاً استطعت الإفادة منه لمعرفة تسلسل أحداث الفترة التي أقوم بدراستها وترتيب أحداث هذه الفترة بما يتناسب مع موضوع بحثي، فاعتمادي على هذا الكتاب بالدرجة الأولى مكنني من كتابة الخطوط العريضة لبحثي بطريقة واضحة ومتسلسلة.

– لبنان من الإمارة إلى المتصرفية 1840–1861 في عهد القائمقاميتين للدكتور مارون رعد والذي كان أقل تفصيلاً من الكتاب السابق فقد حوى الفصل الأول من كتابه والذي اتخذ عنوان نهاية الإمارة الشهابية في الجبل تفاصيل قليلة عن الأمير بشير الشهابي الثاني ونفيه من ثمّ استلام الأمير بشير الثالث وبعض أحداث عهده وعزله في النهاية، وفصول كتابه أيضاً تتالت في ذكر وضع الجبل بعد نهاية الإمارة الشهابية. فكان مرجعاً استفدت منه أيضاً في مطابقة الأحداث مع الكتاب الأول وذكر تفاصيل لم تكن قد ذُكرت في الكتاب آنف الذكر باعتبار أن الكتابين اشتركا في تفاصيل عدة كالحرب الأهلية الأولى 1841.

– تاريخ لبنان الحديث كمال الدين الصليبي الذي أيضاً شمل توضيحاً كاملاً من دون ترتيب واضح للأفكار فمثلاً في الفصل الأول من كتابه تناول الإمارة الشهابية بشكل

عام وخصص الفصل الثاني للأمير بشير الشهابي الثاني أما فصله الثالث فتحدث به عن نهاية الإمارة وضمناً الأمير بشير الثالث. اعتمد في كتابه على طريقة السرد من دون تخصيص فقرات أو أفكار رئيسية فكانت فصوله أفكاراً متتالية لا فاصل بينها، ففي الفصل الثالث مثلاً نجده يتحدث تفاصيل عن نهاية الأمير بشير الثاني من ثمّ فترة الأمير بشير الثالث من دون ذكر عنوان فرعي يوضح انتقالنا لفترة حكمه، بحيث لم أستطع البحث عن فكرة معينة في كتابه إلا إذا قرأت الفصل كاملاً ، بالإضافة إلى أن عدد صفحات فصوله قصيرة نوعاً ما ولا تحتوي تفاصيل كثيرة، اكتفى بعدة صفحات للحديث عن عهد أمير من الأمراء سابقي الذكر من ثم أيضاً كباقي المراجع يستكمل الحديث عن وضع لبنان بعد نهاية الإمارة الشهابية.

- حصر اللثام عن نكبات الشام لشاهين مكاريوس فنجد في هذا الكتاب تفصيلاً وسرداً عن مدن الشام وطوائفها المتعددة وولاتها وسياستهم المتبعة أيضاً من دون عرض فصولٍ. إنما اعتمد على عناوين فرعية في مجمل الكتاب، من بين العناوين أصل الدروز وأصل الموارنة من ثمّ الحديث عن أحوال جبل لبنان إلى سنة 1860.فكانت إفادتي من هذا الكتاب في هذا الجزء بالتحديد فتحدث عن الأحداث ذاتها التي ذكرتها المراجع السابقة بطريقة أخرى، وذكر تفاصيل أدق عن الحرب الأهلية الأولى 1841من ثمّ أيضاً استكملت فصوله وضع الجبل حتى 1860.

الأمير بشير الشهابي الثالث:

أ. توليته للحكم وصفاته:

على إثر نفي الأمير بشير الشهابي الثاني وتبدّل سياسة الدولة العثمانية في طريقة اختيار حاكم جديد [1] تعيّن على الدولة العثمانية اتباع سياسة جديدة في حكم الجبل يكون الأمير من خلالها تابعاً للدولة العثمانية[2]، فوقع الإختيار على الأمير بشير ملحم

[1]– ياغي، إسماعيل أحمد: تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2000، ص142.

[2] – حتي، فيليب: تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ترجمة د جورج حداد، دار الثقافة، بيروت– لبنان، ج1، ص 343.

الملقب بأبي طحين[3] الذي لم يكن من الأمراء المعروفين قبل سنة 1840 حيث كان أحد عملاء الإنكليز في جبل لبنان أثناء الحملة الأنجلو عثمانية ضد إبراهيم باشا وكانت مهمته تجييش العامة ضد الحكم المصري بشكل عام، وعلى الرغم من وقوف الأمير ملحم إلى جانب الأمير بشير الثاني خلال انتفاضة سكان المقاطعات اللبنانية على القوات المصرية في بلاد الشام إلا أنه ما لبث أن أصبح في الطرف المقاوم لسياسته ومخططاته متعاوناً مع العمال الإنكليز والعثمانيين وذلك لرغبته بأن يخلف الأمير بشير الثاني في إمارة الجبل.

وبالفعل اختاره العثمانيون والإنكليز معاً ليخلف الأمير بشير الشهابي الثاني ولكن بقي ذلك طيّ الكتمان ودون إعلان لتنتهي مهلة الثمانية أيام التي أعطيت للأمير الأخير للتسليم[4]. من ثمّ دُعي الأمير بشير ملحم قاسم من قبل السر عسكر[5] عزت باشا للنزول إلى جونيه[6] وتم الاتفاق مع أحد العملاء الإنكليز ويدعى ريتشارد وود[7] على

*3 – لمعاطاته التجارة في هذا الصنف يُنظر بازيلي، قسطنطين: سوريا وفلسطين تحت الحكم العثماني، ترجمة طارق معصراني، دار التقدم، موسكو–روسيا، 1989، ص 307–313.

4 – رستم، أسد: بشير بين السلطان والعزيز(1804–1841)، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت–لبنان، 1966، ص 204–211.

*5– سَر: تعني لغة الرئيس وكثيراً ما تسبق الأسماء لتدل على الرئاسة وقمة الشيئ ونحوه، سر عسكر: قائد العسكر. يُنظر حلاق، حسان و صباغ، عباس: المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية(المصطلحات الإدارية والعسكرية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والعائلية)، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ط1، 1999، ص 115.

*6 – منطقة تقع في لبنان شمال بيروت وهي أحد المناطق السياحية في جبل لبنان ومركز قضاء كسروان. نجّار، إسكندر: قاموس لبنان، تر ماريا الدويهي و جان هاشم، دار الساقي ، لبنان، 2018، ص 98.

*7 – ريتشارد وود من عائلة بريطانية عملت في الشرق عام 1800 في خدمة شركة المشرق يحيد الغموض بمكان ولادته وبهوية والدته لوسي إذا كانت أوروبية أم مشرقية ويُذكر أنه نصف أرمني ونصف يهودي وبعد أن أتقن الإيطالية والفرنسية واليونانية والتركية، عمل على خدمة المصالح البريطانية فأوفد إلى سوريا بهدف معلن هو دراسة اللغة العربية لمدة سنة ولكن السبب الحقيقي كان التجسس على نشاطات المصريين الذي سيطروا على سوريا(حملة ابراهيم باشا)، وقد تلقى وود دروسه العربية افي بلدة

إعلان تولي بشير ملحم حاكماً على الجبل، وتمت دعوة أعيان البلاد في العاشر من تشرين الأول حيث تلا وود على مسامعهم الفرمان السلطاني الذي قضى بعزل الأمير بشير عمر(بشير الثاني) وتعيين بشير ملحم(بشير الثالث) مكانه أميراً على الجبل[8].

كان الأمير بشير الشهابي الثالث وبشهادة معاصريه على جانب كبير من الغباء السياسي وعدم الأهلية لتولي الأحكام العامة، وكان ضعيف الرأي سيئ العمل على درجة عالية من العجرفة والتكبر جعله يتوهم بأنه قادر على القيام بما كان يفعله سلفه، على الرغم من نيته وحيازته نوع من الشجاعة إلا أنه لم يملك أياً من الصفات التي تليق بحاكم شعب فليس لديه خبرة، بصيرة، طباعاً جيدة، قدرة على حبك المؤامرات، ولا طلعة مهيبة، وكان بخيلاً سفيه اللسان ليس لديه محاسن في جودة أخلاقه وصفاته[9].

ب. الدور البريطاني في تعيينه:

لاشك أن العمال البريطانيين قاموا بدور مهم في تولية الأمير بشير الشهابي الثالث ويعود ذلك إلى أن البريطانيين كانوا يرغبون بالتخلص من الأمير بشير الشهابي الثاني الذي كان ميالاً للفرنسيين ويعمل على تحقيق أهدافهم ويسير وفق سياستهم وقد حصلوا على ذلك وتمكنوا من الحصول على موافقة العثمانيين في تولي الأمير بشير ملحم حيث وقع هذا الأمير تحت سلطتهم طوال فترة حكمه. إذ قامت السفارة البريطانية بإرسال مستشار خاص له هو فرنسيس مسك(البيروتي) والذي أقام معه بمقربة من إقامة وود في

غزير كسروان على الخوري أرسانيوس الفاخوري اليهودي الأصل والذي اعتنق المسيحية على المذهب الماروني، وكان يتعامل باستمرار ويقدم خدماته للقناصل البريطانيين على الرغم من توجهات البطريركية المارونية الميالة للسياسة الفرنسية. وكان له دور في إثارة التمرد ضد إبراهيم باشا(ابن محمد علي باشا وقائد حملته على تركيا) وتلقى 15 ألف قرش ثمناً لأتعابه. مخبر القنصلية، https/www.alhayat.com، تاريخ التحميل 18 أيار 2019 الساعة 11,58.

[8] – الزيدي، مفيد: العصر العثماني، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2009، ص 142.

[9] – حتي :تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين ، ص 343.

السراي. هذا ما جعل فرنسا في الطرف الآخر مستاءة من تحيز الأمير بشير للإنكليز ولذلك قامت بتحريض أهالي الجبل مراراً عليه[10] .

ج. موقف أهالي الجبل من اختياره كأمير عليهم:

تقارب موقف أهالي الجبل (الموارنة والدروز) من اختيار الأمير بشير الشهابي الثالث حيث لم يكن الدروز وحدهم كارهين له إنما أيضاً الموارنة(على الرغم من كونه نصرانياً) لأنهم رأوا فيه أنه لا يشبه سلفه إلا بالإسم. فالدروز قبلوا به في البداية لأمرين أولهما تخلصا من استمرار حكم الأمير بشير الشهابي الثاني، والأمر الثاني أنهم وجدوه ضعيفاً لا يستطيع مناهضتهم ومعاداتهم خصوصاً أن زعماءهم وأعيانهم كانوا قد عزموا على إعادة ما كانوا قد فقدوه من أملاك ونفوذ في زمن سلفه[11]، وفي ذلك يقول بروسبر بوريه القنصل الفرنسي في بيروت آنذاك (قلما وجدت قطعة أرض لا نزاع عليها بين نصراني ودرزي)[12].

أما الموارنة فكانوا يرغبون باستمرار حكم الأمير بشير الشهابي الثالث وذلك حتى لا يضع العثمانيون حاكماً أجنبياً على الإمارة لذلك وافقوا على توليته الحكم كمقدمة لإعادة الأمير بشير عمر(بشير الثاني) عندما تسمح الأوضاع بذلك[13].

الأوضاع في عهده :

سياسته الداخلية تجاه القوى المقاطعجية*[14](وخاصة الدروز) : على الرغم من قصر المدة التي أمضاها الأمير بشير الشهابي الثالث في الحكم وهي ستة عشر شهراً

---

[10] أبكاريوس، إسكندر: نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، تحقيق عبد الكريم إبراهيم السمك، دار رياض نجيب الريس، لندن، 1987، ص 40-46.

[11] – الصليبي، كمال الدين، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، ط7، 1999، ص 78.

[12] ISMAILE, A, 1958- Histoire du libanon (1840-1861), Beyrouth, p 109.

[13] – الصليبي : تاريخ لبنان الحديث ، ص 78ص79.

*[14] – المقاطعجي تعني زعيم إقطاعي وارث لزعامته على مقاطعة معينة تتحدر إليه توارثاً من عائلته المخولة بالسلطة وهو مصطلح كان يطلق في العهد العثماني للدلالة على متولي تفاصيل الإقطاعات في الدفتر خانه وهو أيضاً صاحب الإقطاع الذي عليه جمع الأموال من الإقطاعات وتقديم جزء كبير منها

غير أنها مليئة ومثقلة بالأحداث[15]].حيث ساهمت سياسته الداخلية بتأزيم الوضع بين سكان الجبل (الموارنة والدروز) فلو أنه نفذ الفرمان السلطاني الذي عينه أميراً على جبل الدروز والذي دعاه إلى القيام بواجبات المنصب الذي أُوكل إليه وإدارة الشؤون التي هي من مهامه وصلاحياته بعدالة وحكمة. وأن يقوم أيضاً بحماية الأهالي والعشائر ومحاولة إيجاد التوازن بين أهالي الجبل لوقّر عليهم وعلى نفسه الكثير من الصراعات والمآسي الدموية وخاصة إبان الحرب المعروفة بحركة 1841 [16].

فقد بدأ الأمير بشير الثالث حكمه بسياسة اعتمدت على معاداة المقاطعجيين وخصوصاً الأعيان الدروز منهم. ولم يكتف بما كان يوجهه إليهم جهراً من قارس الكلام والإزدراء بهم وبعلاماتهم وألقابهم وأيضاً الإستهانة بعاداتهم وتقاليدهم والإساءة لآدابهم. بل أيضا قام بانتزاع ومصادرة بعض أملاكهم مثال نزع أرض الرمادة في عنجر[17]ومطاحنها من المشايخ التلاحقة وخصّ بها أنسبائهم الشهابيين. واستمر أيضاً بالتوعد لهم وتهديدهم عندما يحضر شيوخهم إلى مجلسه بأنه سوف يجردهم من إمتيازاتهم المقاطعجية. وكان يصرح أمامهم بأنه لن يبقى لشيخ درزي أو أي شيخ منهم ظلاً لسلطة ما. وأنه ومن غير أن يحسب حساب تبعات سياسته تلك بأنه بعد تجريدهم مما يملكون سوف يوزع إقطاعاتهم على أقاربه وأنسبائه.[18].

للسلطة العثمانية. حلاق و صباغ، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية، ص 208.

[15] – الزيدي: العصر العثماني، ص 143.

[16] – الشدياق، طنوس: أخبار الأعيان في جبل لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت–لبنان، 1970، مجلد2، ص474 ص 475.

*[17] عنجر أو حوش موسى كما تسمى: بلدة لبنانية تقع في محافظة البقاع شرقي لبنان. تمتد البلدة على مساحة 20كم مربع وعدد سكانها 2400 نسمة أغلبيتهم الساحقة من الأرمن، في موسم الصيف يزور البلدة الأرمن من الشتات حيث يزداد عدد سكانها الثلث تقريباً، بناها الأمويون بالقرب من نبع معروف باسم عين جرذا بأمر من الخليفة الوليد بن عبد الملك لتكون محطة تجارية على مصلّبة الطرق التي تربط سوريا بفلسطين، والساحل بغوطة دمشق، قبل أن يدمرها الخليفة مروان الثاني عام 744م. نجّار: قاموس لبنان، ص65.

[18] – الشدياق: أخبار الأعيان في جبل لبنان، ص 474–478.

وأيضاً لم يكتف بذلك بل حرض فلاحي دير القمر[19] النصارى على مشايخهم النكديين. وأرسل الشيخ عيد الخازن إلى المدينة محافظاً لها نكاية بمشايخها وإصراراً منه على سحب السلطان المقاطعجية منهم.

واستمر في مضايقة الأمراء الأرسلانيين أولاد الأمير عباس الذين خلفوا والدتهم الأميرة حبوس الأرسلانية[20] في حكم مقاطعة الغرب الأقصى لخلاف على بعض الضياع الواقعة على الحدود المشتركة لعهدتيهم.

تحركات الدروز بعد عودة زعمائهم من المنفى:

كان بعض الأعيان الدروز أمثال نعمان وسعيد جنبلاط [21]وغيرهم قد أعادهم محمد علي باشا من منفاهم في مصر ومن سنار في بلاد السودان ليقفوا إلى جانب ابنه إبراهيم باشا في بلاد الشام ويدعموا سياسته الداخلية ضد الدولة العثمانية وضد النصارى القائمين بخدمتها بعد العزلة الشعبية التي أحاطت به في مختلف أنحاء مناطق سوريا. عندما وصلوا بعد خروجهم من المنفى كما ذُكر كان قد انسحب المصريون من المناطق

*19 – قرية لبنانية تقع في منطقة الشوف في جبل لبنان للبلدة مكانة هامة في تاريخ لبنان حيث كانت عاصمة للأمراء المعنيين. أُدرجت سنة 1945علا لائحة التراث العالمي. كانت من البلدات القلائل التي سلمت من التهجير والتدمير إبان حرب الجبل سنة 1983 بين القوات اللبنانية ذات الأغلبية المسيحية والحزب التقدمي الإشتراكي ذي الأغلبية الدرزية. نجّار: قاموس لبنان ، ص122.

*20 – ابنة الأمير بشير بن قاسم الأرسلاني من أحفاد الأمير جمال الدين أرسلان الذي شهد معركة مرج دابق، ووالدة الأمير شكيب أرسلان عاشت نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر أيام اضطراب أحوال البلاد السياسة ، ولدت سنة 1768وتزوجت الأمير عباس بن فخر الدين الأرسلاني وكانت ذات شخصية نادرة. وعند وفاة زوجها كان أولادها صغار ليس فيهم من يصلح للإمارة. فقامت بها، ويُقال أنها ماتت بدسيسة من الأمير بشير الثاني عام 1836. الزركلي، خير الدين: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، جزء 2، ط15، 2002، ص164.

*21 – آل جنبلاط من العائلات المشهورة في لبنان وهم كرد الأصل دروز المذهب يسكنون اليوم في قضاء الشوف بجبل لبنان، وتعد بلدة المختارة قاعدة لهم وقد لعبت هذه الأسرة دوراً سياسياً فاعلاً أيام الدولة العثمانية في شمالي الشام وفي جبل لبنان ودوراً مماثلاً في تاريخ لبنان الحديث يُنظر . سعيد ونعمان جنبلاط كانا من زعماء الدروز الذين فقدوا مكانتهم في عهد بشير الشهابي الثاني. يُنظر غنام، رياض: سعيد بك جنبلاط(1813–1861)، دار معن، بيروت–لبنان، ط1، 2014، ص 19–22.

الساحلية[22]، فكان وصولهم متأخراً، اتجهوا على إثر ذلك للأمير بشير الشهابي الثالث الذي كان متواجداً في عكا لمحاربة المصريين حيث كان استقباله لهم استقبالاً جافياً ما أدى لنفورهم منه منذ البداية، فما كان منهم إلا أن توجهوا لديارهم ووجدوا أقاربهم وأصدقاءهم في حال يرثى لها، فيما نعم النصارى بالبحبوحة والرخاء، وكان عدد من النصارى يمتلكون أراضٍ كانت لهم فيما مضى فانضموا لسائر المقاطعجين الدروز في مطالباتهم بإعادة امتيازاتهم وما كانوا يملكون من إقطاعات وممتلكات والتي كانت قد صودرت منهم في عهد سلفه بشير الشهابي الثاني[23].

لكن الأمير بشير الثالث ناصبهم العداء ووقف بوجههم ورفض إعادة أملاك بعضهم على الرغم من حصولهم على فرمان سلطاني بذلك أمثال أمين أرسلان، ففي الوقت الذي استُقبل هؤلاء بالحفاوة والترحيب من قبل أنصارهم كانوا كما ذكرنا استُقبلوا بالإهانة والكلام الذي يطعن بكرامتهم من قبل الأمير الجديد . فنقم هؤلاء الدروز والأعيان على بشير الشهابي الثالث وعلى سياسته التي اتصفت بالعجرفة والبطش والمحاباة وعدم المبالاة، ووجدوا فيه عائقاً يقف في وجه عودة نفوذهم وممتلكاتهم وامتيازاتهم أيضاً[24].

فعملوا على إسقاطه وحاولوا التنسيق مع إخوانهم الموارنة الناقمين عليه أيضاً وجلهم من العامة (فلاحون ورجال دين) لكنهم لم يوافقوا لأنه وبغض النظر عن وقوفهم ضده ورغبتهم في عودة الأمير بشير الثاني إلا أنهم كانوا مستفيدين من السياسة التي اتبعها الأمير ضد هؤلاء لذلك عندما حاصر الدروز الأمير في دير القمر من أجل إسقاطه هبّ المستفيديون من هذا الوضع وعلى رأسهم الكنيسة المارونية للدفاع عنه على الرغم كما ذكر من الخلافات والإشكالات التي كانت بينهما، فمارونيته والخوف من تعيين

[22] – فريد بك، محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق د إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت–لبنان، 1981، ص 468–477.

[23] – الصليبي: تاريخ لبنان الحديث ، ص 77.

[24] – زكّار، سهيل: تاريخ بلاد الشام في القرن التاسع عشر، التكوين للدراسات والترجمة والنشر، دمشق–سوريا، 2006، ص215.

أمير شهابي مسلم في حال إسقاطه أو حاكم عثماني من خارج البلاد دفعهم للوقوف لجانبه والدفاع عنه[25] .

ومع ذلك استمر الأمير في سياسته المدمرة فصعّد عداءه لمناصب الدروز وأغضى عن الإصغاء إلى نصح البطريرك وسبب له العديد من المشاكل وكان باستطاعة الأخير أن يتخلى عنه ويقف إلى جانب الدروز ليتم تبديله بأمير جدير بالإمارة إلا أنه خشي مخاطر التبديل، وظل واقفاً إلى جانبه ليس من أجل الأمير كشخصه إنما فقط لمارونيته، وعندما حاول الدروز إسقاطه بالقوة اصطدموا بالكنيسة المارونية وابناءها، فتحولت الحركة الأولى من حركة سياسية عسكرية ترمي إلى إسقاط الأمير الحاكم إلى حركة طائفية بسبب ما نشر الأمير والكنيسة من مقولات تشحن النفوذ[26].

المنشور البطريركي

في صيف 1841 أذاع البطريرك الماروني منشوراً وتم تعميمه على جميع مقاطعات الجبل حيث اعتبر المقاطعجيون الدروز أن هذا المنشور هو خطة للقضاء على جميع ما يتمتعون به من حقوق وامتيازات خصوصاً البند الثالث منه والذي يدعو إلى (أن يقام لدى الحاكم اثنا عشر شخصاً مشيرين منتخبين بأصوات الشعب وذلك من أجل الشورى والمداولة في أمور الحكم وصوالحه).حيث أن هذا المنشور لم يؤكد على الوكلاء فقط إنما أيضاً وردت فيه نقاط مهمة منها تخصيص الحكم في جبل لبنان بالأسرة الشهابية المارونية، ووضع متسلم في كل مقاطعة لحفظ النظام وجباية الضرائب، والأخطر من كل ما ذكر هو ما أورده المنشور من أن الموارنة بأجمعهم أينما وجدوا سواء في جبل لبنان أو في أي مكان آخر فهم تحت حماية الدولة الفرنسية كما كانوا في السابق[27].

وكان قد اعتبر المقاطعجيون الدروز هذا المنشور بأنه يستهدف صلاحياتهم وسلطاتهم التي بقوا يتمتعون بها. وردوا على منشور البطريرك بمنشور آخر أكدوا فيه

---

[25] – مصطفى، نادية محمود: العصر العثماني من القوة و الهيمنة إلى المسألة الشرقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة–مصر، 1996، ص 295–298.

[26] – الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، ص 78ص 79.

[27] – غنام: سعيد بك جنبلاط(1813–1861)، ص165.

سلطاتهم، حيث أن منشور البطريرك كان قد ظهر فيه مساعيه في تحقيق استقلال سياسي وكانت سنة 1840 سنة انكشفت فيه مساعي البطريرك يوسف حبيش[28] لإقامة إمارة مارونية، وذلك أثناء تقديمه عريضة وجهها للحكومة العثمانية وكانت أهم نقطة فيها هي إصرار الكنيسة على أن يكون الحاكم في جبل لبنان بحسب المعتاد القديم أي مارونياً من العائلة الشهابية.

حيث سعت الكنيسة المارونية لتحقيق استقلالها وزعامتها على رعاياها الموارنة وربط هذا الاستقلال وتلك الزعامة بالأمة الفرنسية، ولكثرة ما روجت أهدافها ومبادئها كان السكان ينتظرون ظهوراً وشيكاً للأسطول الفرنسي لتحريرهم من الهيمنة العثمانية[29]. بالإضافة إلى سعيها إلى قطع الروابط السياسية والإجتماعية التي تربط الفلاحين الموارنة بمقاطعجييهم الدروز عبر قطع الرابطة الإسمية أو رابطة الإقطاع بين (الفلاح الماروني وسيده الدرزي وبالعكس)، هذا أدى إلى قيام تحالف جديد بين الأمير والكنيسة والأهالي الموارنة في مواجهة أعيان الدروز وخاصة العائدين منهم لاسترجاع مقاطعاتهم المصادرة منهم، فإن هذا الطابع الطائفي كان يحول دون تحقيق أي تفاهم بين الدروز والموارنة الذين بدورهم اهتموا ببقائهم على رأس إقطاعاتهم يمارسون عليها نفوذهم وسلطاتهم ويتوارثونها أيضاً، وفي الوقت الذي اتجه الموارنة نحو الكنيسة كمؤسسة بديلة عن الزعماء

*[28]– وُلد في 27 نيسان 1787 في ساحل علما –كسروان، درس في مدرسة عين ورقة ثم سمي قسيساً على يد المطران أنطون الخازن في 1814 وعينه بعدها رئيساً على دير سيدة بقلوش في البلدة عينها . ثم نقله لاحقاً إلى خدمة رعية بيروت البطريرك يوحنا الحلو(1809–1823) الذي ما لبث أن قام بترقيته أيضاً إلى الدرجة الأسقفية على أبرشية طرابلس 1820. وبعد وفاة البطريرك الحلو اجتمع الأساقفة في كنيسة سيدة قنوبين وانتخبوا المطران يوسف حبيش بطريركاً على الطائفة المارونية في 1823. وبعد مسيرة دامت حتى 1845 توفي البطريرك حبيش بعد أن حقق إنجازات مهمة على عدة صعد.
https://arabyy.com تاريخ التحميل 24 أيلول 2022 الساعة 1.00 مساءً .

[29] – تشرشل ، تشارلز: بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي من 1840إلى 1860، ترجمة فندي شعار ، دار المروج ، بيروت–لبنان، 1984، ص 28 – 30.

والأعيان المقاطعجيين، حاول الدروز الاتفاق مع بعص أعيان النصارى على تغيير الأمير بشير والإتيان بحاكم شهابي آخر يراعي مصالحهم المقاطعجية[30].

مسألة الديوان:

في هذا الجو المحموم جاءت دعوة من والي صيدا يدعو فيها الأمير بشير الشهابي الثالث ل تشكيل مجلس منتخب ويترأسه بذاته أو وكيل ينوب عنه، ويكون هذا المجلس مكوناً من ثلاثة أعضاء من الموارنة وثلاثة آخرون من الدروز وعضو واحد لكل من السنة والشيعة والروم والأرثوذوكس والروم الكاثوليك، أي أن يتكون المجلس من عشرة أعضاء تكون مهمتهم الأساسية فصل الدعاوى والمسائل الخلافية وفقاً للشرائع وأوجب أن يقوم هؤلاء الأعضاء بالتوقيع على القرارات المتخذة في هذا المجلس[31].

حاول الأمير بشير تشكيل هذا المجلس وأتى ببعض الأعيان النصارى دون أن يجري انتخابهم من قبل الأهالي ووضع الشيخ بشارة الخوري[32] صالح الفقيه قاضياً ورئيساً للمجلس بالنيابة عنه. لكن الدروز لم يتمثلوا في المجلس ولم يقبلوا بوجوده أيضاً ورفضوا الإشتراك في الديوان لأنه يقيد حريتهم في سياسة رعاياهم. أيضاً رفض البطريرك المشاركة واشترط للمشاركة أن يضم المجلس 6 أعضاء موارنة من أصل إثني عشر عضواً[33].

وكانت ردة فعل الأمير بشير الثالث عنيفة على الأعيان فزادت نقمته عليهم وهددهم بالإستيلاء على مقاطعاتهم وإعطائها لأنسبائه في حين رد الأعيان الدروز على ذلك بمحاولة الإتحاد أيضاً مع إخوانهم الأعيان الموارنة من أجل إبعاد بشير الثالث عن سدة الحكم، وقد وافقهم بعضهم وسار الروم الأرثوذوكس في هذا السياق متبنين مجيئ الأمير سلمان يشجعهم على ذلك قنصل فرنسا الذي استاء من سياسة الأمير بشير المرتمية في أحضان العملاء الإنكليز لكن البطريرك أفشل هذا الإتجاه بحجة أن الأمير

30– غنام : سعيد بك جنبلاط(1813–1861)، ص 165ص166.

31 – رعد: لبنان من الإمارة إلى المتصرفية 1840–1861 عهد القائمقاميتين، ص 64.

32 – قاضي من قضاة الشرع الإسلامي في ظل الحكم العثماني ، درس في المدرسة السلطانية في طرابلس وصار يعرف بالفقيه بشارة. عوض، وليد: سياسة الفقيه، جريدة الشرق الأوسط، العدد11424.

33 – الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص 82.

سلمان على الدين الإسلامي، ومال إلى إبقاء الأمير الحالي حتى يصبح الجو مناسباً لعودة الأمير بشير الشهابي الثاني.

فما كان من الأعيان الدروز إلا أن وجهوا عريضة إلى الباب العالي اتهموا فيها كل من الأمير بشير الثاني وبشير الثالث باعتناق النصرانية واضطهاد الدروز والعمل على تنصيرهم بعد أن أبدوا تمسكهم بالإسلام، وخضوعهم لحكومة الباب العالي، وطالبوا بتعيين حاكم درزي عليهم كمان كان الحال في عهد الشيخ بشير جنبلاط[34].

على إثر هذه الأحداث أخذت الأمور تزداد تعقيداً، وبدأت الأحقاد والضغائن وبذور الإنتقام تترسخ أكثر فأكثر في نفوس أهل الجبل، وفي الوقت ذاته بدأ العثمانيون يشعرون أن نظام الإمارة أصبح على حافة السقوط، وأن لبنان سيصبح بين لحظة وأخرى تحت حكمهم المباشر، وخاصة بعد أن أعلن الدروز معارضتهم له وقرروا القضاء عليه، بالإضافة إلى تمسك البطريرك الماروني حبيش كما ذكرنا ببشير الثالث تمهيداً لعودة بشير الثاني أدى لزيادة الهوة بين الطوائف من سكان الجبل، هذه الهوة التي بدأت تتكون وتتضح عندما وقف الموارنة إلى جانب التحالف المصري الشهابي ضد دروز حوران، بالإضافة إلى الثراء الذي حققه بعض رجال الإقطاع الموارنة في عهد بشير الثاني على حساب الدروز[35].

وقد لعبت السلطنة والدول الأوروبية دوراً بارزاً في إذكار نار الفتنة والتصادم بين هاتين الطائفتين، مما يخدم السياسة العثمانية وأهدافها والتي تجسدت بعبارة قالها والي الشام أحمد باشا(في سوريا ولبنان آفتان هما المسيحيون والدروز، فكلما ذبح أحدهما الآخر استفاد الباب العالي)، ولكن فرنسا التي كانت على علاقة دائمة بالبطريرك الماروني من خلال دبلوماسيتها ومبشريها وعملائها قدمت للصرح البطريركي آنذاك مساعدة بقيمة نصف مليون فرنك، فصار الموارنة يفاخرون علناً بهذه المساعدة ويلوحون بالقضاء على الدروز، هذا ما أدى لحذر الدروز منهم وبذل جهدهم لاستعادة نفوذهم وسلطتهم.

---

[34]– غنام : سعيد بك جنبلاط(1813–1861)، ، ص 166–168.

[35] – غنام: سعيد بك جنبلاط(1813–1861)، ، ص 167.

هذه التطورات والأحداث المتتالية في الجبل قادت الناس إلى الإعتقاد بأن الحرب لابد قائمة في الجبل وأن ساعة الصفر قريبة جداً[36] ،حيث أن قناصل الدول الأوروبية أخذت ترسل ل حكوماتها برقيات تتضمن شرحاً عن تطورات الأوضاع في الجبل وخطورتها فأخذت الدول الأوروبية ترسل بدورها رسائل للسلطنة العثمانية تخبرها بذلك وبأن الوضع في الجبل متجه نحو حرب طائفية حيث أن أ أصبحت مهيأة لذلك. فما كان من الدولة العثمانية إلا أن أرسلت هذه الرسائل لولاتها المختصين والذين قاموا بإرسال تقارير كاذبة للسلطنة عن الوضع في الجبل وأن الأهالي شاكرين لله على تخليصهم من الحكومة الدولة المصرية وأنهم راضون وفرحون في ظل الدولة العثمانية. ولكن قنصل إنكلترا لم يرض عن هذه التطمينات والتوضيحات وذكر في تقاريره أن سبب ما يحدث في الجبل من فتنة وتمزق بين الموارنة والدروز يعود للعمال والولاة العثمانيين الجاهدين في إذكائها[37].

وبالتالي فإن الدول الأوروبية والسلطنة العثمانية بدورها أيضاً الراغبة في استمرار الوضع كذلك كانوا السبب في تحويل الصراع الداخلي ذو الطابع الاجتماعي إلى حرب دينية بين الموارنة والدروز. بدا ذلك واضحاً عندما عبر قنصل بريطانيا عن ذلك في تقرير له بقوله (أن الموارنة مستسلمون نفساً وجسداً لفرنسا فلم يبق لإنكترا أن تختار في الأمر بل أمسى من المحتم عليها معاضدة الدروز) فارتسمت ملامح الصراع الأوروبي على أرض الجبل عبر الطوائف المتناحرة المتنافسة على السيطرة والنفوذ لتضمن وجودها. في الوقت الذي عكس ذلك ارتياحاً لدى لدولة العثمانية لأن ذلك سيكون مقدمة لزعزعة كيان الجبل والقضاء عليه[38].

---

[36] – تشرشل: بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي من 1840 إلى 1860، ص 28ص29.

[37] رعد ، مارون: لبنان من الإمارة إلى المتصرفية 1840–1861 عهد القائمقاميتين ، دار نصير عبود ، بيروت–لبنان، ط1، 1993، ص 65–69.

[38]–ياغي، إسماعيل ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، ص 143.

الحرب الأهلية الأولى(1841):

مقدمات الحرب:

تصاعدت حدة الأوضاع في الجبل نتيجة كل ما ذكرنا خلال صيف 1841 من خلال ما فُرض على الجبل من أموال أميرية إلى تأليف الديوان ورفض الدروز لفكرته من الأساس، وعلى منشور البطريرك ورد الدروز عليه[39]، كل هذا أدى إلى تأزم الوضع وفوضى واضطرابات في الجبل رافقه تجمعات أهلية بين النصارى قامت على أساس طائفي من خلال رغبة البطريرك في توحيد المسيحيين على قاعدة العداوة مع الدروز، وتحديداً علاقة المقاطعجيين الدروز بفلاحيهم الموارنة. وكانت مساعي البطريرك قد لاقت نجاحاً كبيراً. حيث أن أهالي دير القمر رفضوا أوامر مشايخهم والفلاحون وقفوا بوجه أسيادهم المقاطعجيين وكل هذه الأمور كانت لرغبة البطريرك في نشر سيادته في الجبال ولو كلفه ذلك إثارة حرب أهلية[40].

أيضاً جاءت محاولات الأمير بشير الشهابي الثالث لعقد اجتماع للمقاطعجيين النصارى لتوحيد مواقفهم وتنسيقها مع طروحات الكنيسة لتبوء بالإخفاق لتعارضها مع امتيازاتهم المقاطعجية، وكان هؤلاء النصارى يدركون مصلحتهم الحقيقة وهي إلى جانب أقرانهم الدروز إلا أنهم وقفوا ظاهرياً على الحياد بسبب ما ذكرنا سابقاً.

رافق هذا الوضع المتأزم رفض الفلاحين دفع الريع المقاطعجي وخصوصاً في منطقة جزين إحدى إقطاعات المشايخ الجنبلاطية[41]، وكان من الممكن أن يكون أقل خلاف بين الطرفين سبباً في اندلاع الحرب، وجاء إعلان الأمير بشير الشهابي الثالث إقفال مدارس البروتستانت في القرى الدرزية ليزيد حدة المواقف، عند ذلك ذهب نعمان جنبلاط بنفسه إلى البطريرك راجياً أن يتم إلغاء هذا الإجراء لما لهذه المدارس من دور في تدريس الأولاد ولكن البطريرك لم يوافق على ذلك وكان قد صادف وجود نعمان هناك وجود مطران بيروت طوبيا عون الذي أسمعه كلاماً قاسياً بأن الموارنة سيطردون الدروز

---

[39] – غنام: سعيد بك جنبلاط(1813–1861)، ص 164–166.

[40] – الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، ، ص79.

[41] – غنام: سعيد بك جنبلاط(1813–1861)، ص 165.

من الجبل عاجلاً أم آجلاً. ومما زاد الوضع سوءاً إقدام السلطنة العثمانية على نشر مشروعها لإقامة مجالس محلية للفصل في النزاعات، فأمر سليم باشا سنة 1841 بإنشاء مجلس في جبل لبنان فوافق المسيحيون على المشاركة في الديوان في حين رفضه الدروز وطالبوا الباب العالي بعزل بشير الثالث وتعيين أحد أمرائهم حاكماً على الجبل أو أن يرسل والياً تركياً عليهم من الأستانة[42].

في هذه الأجواء المتوترة كانت قد وقعت حادثة بعقلين[43]– دير القمر، وانطلقت شرارة التفجير الأولى في 14 أيلول 1841. لسبب بسيط جداً، ذلك أن رجلاً من دير القمر يدعى يوسف صالح أفرام قد اصطاد حجلاً في بعقلين في ملك الشيخ ناصيف أبو نكد، فانهال عليه الحراس إهانة وضرباً وتعذيباً. وعندما عاد إلى بلدته وأخبر أهله بما حصل انتشر الخبر بسرعة وصار يتفاعل سلباً. وهاج الرأي العام مطالباً بأخذ الثأر وتحمس حوالي ستين شاباً من البلدة وحملوا السلاح وهاجموا بعقلين وبعض القرى الدرزية المجاورة، وحدثت معركة كبيرة سقط فيها عدد كبير من الضحايا من الطرفين[44]،

فوجدت الدولة العثمانية في ذلك فرصة ذهبية لتحقيق أهدافها فكانت تؤيد الدروز تارة وتتخذ موقفاً محايداً تارة أخرى وذلك لأن مصلحتها تقتضي ببقاء الوضع بين الطائفتين متأزم إلا أن قنصل إنكلترا الكولونيل روز والذي كان في ضيافة الزعماء النكديين في دير القمر هب على الفور لتهدئة الوضع بالتعاون مع المشايخ الدروز للحد من هذه الفتنة بالإضافة إلى دور البطريرك الماروني الذي لعب دوراً في إيجاد نوع من المصالحة بين الدروز والموارنة حيث أنه بادر إلى ارسال بعض المشايخ الخوازنة

---

[42]– صايغ ، أنيس: لبنان الطائفي ، دار الصراع الفكري ، بيروت–لبنان، 1955، ص 113.

[43] – بلدة لبنانية في قضاء الشوف في جبل لبنان، تقع وسط الواجهة الجنوبية لسلسلة جبال لبنان الغربية وترتفع عن سطح البحر بين 850و900 متر. تبعد عن العاصمة بيروت مسافة 45كم ويبلغ عدد سكانها عشرون ألفاً، وتتكون طبيعتها الجغرافية من مجموعة تلال مشرفة على ساحل الشوف(الدامور–خلدة) وعلى المدن والبلدات المجاورة مثل دير القمر وبيت الدين شمالاً وإقليم الخروب جنوبا. .m marefa.org تاريخ التحميل 23 أيلول 2022 الساعة 7:45 مساءً.

[44] – الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، ص 81.

والحبيشية والدحادحة لاجراء الصلح أيضا كتب الى الشيخ نعمان جنبلاط وللامير الحاكم والشيخين ناصيف وحمود النكديين يلتمس منهم عقد الصلح بين الفريقين[45]

تحققت المصالحة ولكن ظاهرياً حيث بقيت الأحقاد قائمة بينهما وكل منهما يضمر الحقد للطرف الآخر وينتظر الفرصة المناسبة للإنتقام حيث كان السلاح منتشراً بين الأهالي من دروز ونصارى بشكل واسع وعلى حد سواء منذ سنة 1840 وبالرغم من توافر السلاح فأن المصادر التاريخية تتكلم عن كميات من الأسلحة تلقاها الدروز والنصارى على حد سواء وكان مصدرها السلطات العثمانية [46]

هذا ما دفع قناصل الدول الأوروبية إلى الإحتجاج واخبار سليم باشا بذلك مؤكدين إرسال بعض الذخائر بدلاً من التوسط الفعلي بين الفريقين وحتى أن بريطانيا نفسها اتهمت بتوزيع البارود والذخائر على الطائفة الدرزية هذا ما حمل الكولونيل روز على نفي هذه التهمة عن دولته بموجب مذكرة موجهة إلى سليم باشا مطالباً باتخاذ الذرائع لإبطال هذه الإشاعات الكاذبة ذات القصد السيء وانزال العقاب الشديد بمروجيها[47].

قيام الحرب:

انتقل بشير الثالث من بعبدة الى دير القمر تنفيذاً لأمر سليم باشا للعمل على تشكيل الديوان والبحث بشأن توزيع الضرائب يرافقه بعض أعضاء الديوان النصارى وقام بدعوة الأعيان الدروز للتباحث معهم بشأن هذا الأمر فأعتبر الدروز أن هذه هي الفرصة الملائمة للانتقام من المسيحيين وحليفهم الأمير بشير الشهابي الثالث حيث انهم لم يأتوا إلى هذا الاجتماع ما أدى إلى تأزم سياسي بين الفريقين صمم الدروز بنتيجته على اسقاط حكم الأمير بشير ويبدو أن العثمانيين كانوا قد تخلو عنه في تلك الأثناء فأنتهز الدروز تلك الفرصة للإيقاع به خاصةً أنه كان حديث عودة الأمير بشير الثاني في اوجها[48].

---

45 – غنام: سعيد بك جنبلاط(1813–1861)، ص 170.

46 – علي، محمد كرد: خطط الشام ،مكتبة النوري، 1983، دمشق–سوريا، جزء 3، ط3، 1983، 74.

47– مكاريوس ، شاهين: حسر اللثام عن نكبات الشام، دون نشر ، مصر ، 1895، ص 79–82.

48 – رعد: لبنان من الإمارة إلى المتصرفية 1840–1861 عهد القائمقاميتين، ص 69 ص70.

استغل الدروز فرصة انعقاد اجتماع عام للأعيان المقاطعجيين والأمير بشير للبحث في التوزيعات الضريبية ، للتخلص منه . لكن الأمير تلقى تنبيهاً بنوايا الدروز تجاهه ، فآثر عقد الاجتماع داخل دير القمر ، إلا أن أعيان الدروز حاصروه في سراي دير القمر الذي كان قد تحصن به.

بدأت الأعمال العسكرية في 13 تشرين الأول سنة 1841 بقيادة (قواد) زعماء الدروز، وهم الأمير حسن أرسلان ، والمشايخ خطار العماد، وناصيف أبو نكد، ومحمود العيد عندما حاصروا الأمير الحاكم في سراي دير القمر ، بعد أن تحصن فيها . وقد استمر القتال مدة ثلاثة أيام وقف خلالها سكان دير القمر النصارى إلى جانب الأمير بشير يدافعون عنه [49].

وقد أدت هذه الحرب إلى مقتل العشرات من الفريقين واحتراق الأسواق . وقد شاركت جماعة بشير الثالث في القتال ، لكنها ما لبثت أن تراجعت نحو السراي بناء على طلب الأمير، وبعد مقتل اثنين منها[50] . وحاول الأمير بشير طوال هذه الفترة الاستنجاد بالبطريرك، فأرسل خمسة عشر رسولاً إليه وإلى نصارى المناطق الشمالية وزحلة يطلب منهم التدخل السريع وفك الحصار عنه. لكن اياً من هؤلاء لم يصل باستثناء واحد منهم، وكانت ردة فعل البطريرك عنيفة . فأقسم على أخذ الثأر (وكان مريضاً فأبى إلا أن يقوم لمحاربة الدروز على أكتاف الرجال) وأغلق الكنائس ، وأرسل مبعوثين يدعون النصارى إلى الحرب. وكان المبعوثون(اثنان منهم من الرهبان يحملان الصلبان) يطوفون على قرى الموارنة ومدنهم مهددين كل من لا يحمل السلاح بالحرمان. فلبى النصارى الطلب وذهبوا لإحراق قرى الدروز، فكان أن توسعت حلبة الحرب الأهلية لتشمل ليس فقط دير القمر وجوارها وإنما سائر المناطق المختلطة من جبل لبنان[51]

---

[49]– غنام: سعيد بك جنبلاط(1813–1861)، ،ص 172–174.

[50] – مكاريوس: حسر اللثام عن نكبات الشام، ص 87.

[51]– نسكايا ، سيميليا : الحركات الفلاحية في لبنان النصف الأول من القرن التاسع عشر ، تعريب عدنان جاموس ، دار الفارابي ، بيروت–لبنان ، 1972، ص 140–145.

كان هدف الدروز من الحرب إسقاط حكم بشير الثالث كمقدمة للتخلص من حكم الأمراء الشهابيين جميعاً. وعندما حاصروه في دير القمر لم يكن معهم أي من الأمراء الشهابيين كشخص بديل عن الأمير الحاكم ، وهذا له عرفه ودلالته في الحياة السياسية . ثم إن محاصرة الأمير في سراي دير القمر لم تكن موجهة ضد السكان المسيحيين، ولو كان الأمر كذلك لكان الدروز هاجموها قبل دخول بشير الثالث إليها، أو بعد خروجه منها . وهذا ما يفسر توجههم نحوه بالذات في عملية الثأر منه اولاً واسقاطه ثانياً . وقد تنبه الأهالي لخطورة وجود بشير بينهم وكانوا قلقين على مصيرهم ، لذلك اقترحوا على نقل اجتماع الأعيان إلى خارج دير القمر[52].

ومما يؤكد صحة هذا الرأي أن الدروز الذين توافدوا إلى دير القمر وكمنوا في منازل أبناء ملتهم، حسبما ذكرت المصادر التاريخية . كان الهدف منه ليس النيل من سكان دير القمر النصارى وإنما إقامة التوازن السكاني بين نصارى المدينة ودروزها ، وتحسبا لحدوث طارئ مفاجئ. إذ أن سكان البلدة كانوا آنذاك نحو 500 درزي يقابلهم 3000 مسيحي. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد عبأوا قواهم للظهور بمظهر القوة الضاغطة على الأمير عند انعقاد المجلس . وعندما جاء نقل الاجتماع من دير القمر إلى سوق العين الواقعة على مسافة نصف ساعة من البلدة رفض الدروز المشاركة في الاجتماع . وقد بدأت أعمال العنف واستفحل امرها بين الدروز والموارنة إثر مقتل أحد الدروز الوافدين الى دير القمر بعد محاولة انتزاع البندقية منه[53].

تحصن بشير الثالث بأهالي دير القمر واعتمد عليهم فحموه و آزروه ، ودفعوا المهاجمين عنه بجرأة وعناد. وقد ادرك النكديون وهم زعماء دير القمر وأصحاب عهدتها منذ زمن بعيد، كونها مركز حكمهم وقاعدة نفوذهم ، خطورة الأعمال العسكرية الجارية في مدينتهم، وكانوا قد التزموا موقف الحياد بين الفريقين منذ حادثة دير القمر – بعقلين .[54]

---

52 – تشرشل: بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي من 1840 إلى 1860، ص 32 ص 33.

53 – الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، ص 82–85.

54 – بازيلي: سوريا وفلسطين تحت الحكم العثماني، ص 315–320.

غير أن استمرار بشير الثالث في سياسته الرامية إلى تحطيم النفوذ المقاطعجي في الجبل خصوصاً في دير القمر بالذات، من خلال استمرار تأييده لمحافظ دير القمر الشيخ يوسف عيد الخازن ، دفعهم إلى التزام موقف الفريق العامل (على الإيقاع بالأمير بشير الثالث نفسه لأنه كان النافخ في بوق الفتنة) . وكان مأزق الأعيان النكديين كبيراً ، فانقسموا إلى فريقين ، احدهما بزعامة الشيخ ناصيف ، ويؤيد سياسته الداعية إلى حل الأمور بالوسيلة العسكرية عبر تنظيم الصدامات الدموية بين الدروز والموارنة بغية قهر التيار المسيحي المتطرف وإخضاعه ، مؤكداً صحة هذا التوجه، بما كانت تقوم به بعض الجماعات المسيحية المتطرفة حيث كانت تقطع الطرق و تفتك بالمارين، والأخر بزعامة الشيخ حمود ويتبنى سياسة متسامحة تجاه نصارى دير القمر لإدراكه خطورة ما كان يجري في بلدته. وقد وقف بوجهه نسيبه ناصيف وخفف من غلوائه واندفاعه عبر مخاطبته (أتخرب بيتك بيدك)[55].

لكن الغلبة في النتيجة كانت للتطرف و تغلب تيار الشيخ ناصيف على الشيخ حمود. وانساق الجميع في تيار العنف والعنف المضاد . وقد أصيب الشيخ ناصيف بولده عباس فقتل في بداية الأحداث على يد أحد الديارنة الذين كانوا في خدمته.

ويبدو أن الأعيان الدروز كانوا يريدون حصر العمليات الحربية في دير القمر وجوارها. وكانوا قد استعدوا مسبقاً لهذه الغاية فقطعوا الطرقات وسائر الممرات الجبلية المؤدية إلى المدينة. لكن الأمور سرعان ما خرجت من أيديهم بفعل إجراءات البطريرك الماروني ودعوته لمساعدة الأمير بشير دير القمر . وأصبح النهوض عاماً ضد الدروز، فكان أن عمت أعمال العنف مختلف المناطق والمقاطعات المختلطة[56].وخصوصاً بعبدا فقد تحولت إلى معسكرات تجمع فيها النصارى المندفعون إلى القتال تنفيذاً لنداءات البطريرك. ففي بعبدا تجمع أكثر من سبعة آلاف مقاتل ، في حين بلغ عددهم في مراجع أخرى خمسة عشر ألف مقاتل ، يقودهم الأمير ملحم شهاب، ويرمي إلى فك الحصار عن بشر الثالث، وإنقاذ دير القمر. وقد اختيرت بعبدا لقربها من مكان الأحداث ولإمكانية تجمع

[55]– غنام : سعيد بك جنبلاط(1813–1861)، ، ص 174ص175.

[56] – غنام: سعيد بك جنبلاط(1813–1861)، ص 176–178.

المسيحيين فيها بسهولة. لكن العقبة الأساسية كانت في وصول المقاتلين إلى دير القمر، دون المرور في القرى الدرزية، فاختاروا سلوك طريق الساحل وصولاً إلى الدامور دون التعرض لبلدة الشويفات بعد أن تضامن سكانها الدروز والنصارى وتعاهدوا على الصلح وعدم الحرب[57].

لقد جرت عدة مواقع في الشويفات وبعبدا وجزين، وخصوصاً في زحلة التي حاصروها الدروز بقيادة شبلي آغا العريان[58] في خريف سنة 1841 . وقد تمكن الزحليون من رد هجمات الدروز عليها بمساعدة الأمير خنجر الحرفوشي[59] وشيعة البقاع، وأدت هذه الوقائع إلى مقتل وجرح المئات من السكان، وحرق عشرات القرى، واتلاف المحاصيل والمنتجات، وقد غلب على هذه المعارك الكر والفر، والإقبال والإدبار[60].

أما في بعبدا فقد تجمعت القوات الوافدة من كسروان وأقصى الشمال والتي كان قد قدم لها البطريرك النفقات والمؤن والبارود والرصاص من أموال الكنيسة وكانت بقيادة الأمراء الشهابيين ولاسيما الأمير بشير ملحم الذي وجد أن الفرصة مواتية للتخلص من الأمير بشير الثالث وأن يستلم مكانه، أما مهمة المسيحيين في بعبدا فتمثلت بفك الطوق عن الأمير بشير الثالث في دير القمر بالإضافة إلى تخليص المدينة من السيطرة الدرزية. أما

---

[57] – المعلوف، عيسى إسكندر: مدينة زحلة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهر–مصر، 2012، ص 156–163.

[58] – أحد كبار القادة الدروز، ولد في بلدة راشيا أواخر القرن الثامن عشر في بين زعامة ووجاهة وقدر، وقف مع فرسانه بوجه جيش إبراهيم باشا المصري والشهابيين الذين دعموهم أثناء حصارهم لجبل الدروز. بالإضافة لوقوفه مع جيشه بوجه عمر باشا النمساوي 1842 بعد أن عُين والياً على الجبل بعد القضاء على الإمارة الشهابية وأثناء حصاره لرجال الدين الدروز. حسون، أكرم: مجلة العمامة، الفئوية والصراع الحزبي الداخلي في الطائفة الدرزية، العدد 57.

[59] – من أمراء الحرافشة الذين تولوا الحكم في بعلبك وشرقي البقاع اللبناني وحكموا ما يقارب من ثلاثة قرون ونصف القرن من عام 1497 حتى 1865. حمادة، سعدون: تاريخ الشيعة في لبنان، دار الخيال، لبنان، ج1، ط2، ص 258.

[60] – غنام: سعيد بك جنبلاط(1813–1861)، ،ص 176–178.

رجال الدين الموارنة وممثلو البطريرك فقد لعبوا دوراً مهماً في التحريض وطاف الأساقفة بالقرى المسيحية وهددوا أهلها بالحرمان إن لم يحملوا السلاح في وجه الدروز[61].

ظهرت توجهات القوى المسيحية في بعبدا حول ثلاث اتجاهات. الإتجاه الأول ساهم في توتير الأوضاع وإبقاء الإضطرابات بهدف إعادة الأمير بشير الثاني إلى سدة الحكم، والإتجاه الثاني كان يؤيد الأمير بشير الثالث وكان البطريرك داعماً ظاهرياً فقط لهذا الإتجاه إلى أن يتم عزله أي للأمير بشير الثالث عن السلطة من قبل السلطنة، والإتجاه الثالث تمثل بالمقاطعجيون الموارنة الذين أدركوا أن انهيار سلطة المشايخ الدروز في المناطق الجنوبية من الإمارة ستؤدي بالتدريج إلى فقدانهم سلطاتهم أيضاً فشاركوا في القتال بصورة شكلية غير فعالة وكانوا على وشك الانسحاب لولا تهديد البطريرك لهم بالحرم[62]. فانقسامات المعسكر الماروني كان من الأسباب الأساسية لهزيمة النصارى العسكري والسياسي أيضاً ف خسارتهم في دير القمر وبعبدا لم تكن بسبب طبيعتهم القتالية فحسب إنما أيضاً كما ذكرنا انقساماتهم السياسية [63].

الدور العثماني في أحداث الجبل والوساطة الإسمية لتهدئة الوضع:

ذكرت العديد من المراجع دور العثمانيين في أحداث الجبل فقد كان هؤلاء يقفون إلى جانب الأعيان الدروز ويساعدونهم في بعض المواقف ويجردون النصارى من السلاح قبل أن يقوم الدروز بمهاجمتهم، حيث أن السر عسكر سليم باشا كان يعلم بهجوم الدروز على دير القمر قبل وقوع ذلك بأربعة عشر يوماً، ولكن ما حدث وعدم تصرفهم الفوري لتفادي جميع ما حصل من مجازر دموية وتهديم البيوت وإحراقها كل هذا كان يتوافق مع مخططاتهم ومشاريعهم التي أرادوا تنفيذها في الجبل[64].

وبناءً على ذلك قررت السلطنة إنهاء حكم الإمارة الشهابية وهذا ما يفسر عدم التدخل في البداية لإنقاذ الأمير المحاصر مدة خمسة وعشرين يوماً إلى أن استنفذه

---

[61] – الصليبي: تاريخ لبنان الحديث،ص83ص84.

[62] – غنام: سعيد بك جنبلاط(1813–1861)، ،ص 181ص182.

[63]–تشرشل: بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي من 1840 إلى 1860، ، ص 33..

[64] - الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، ص84ص85.

الحصار مادياً ومعنوياً من خلال تعرضه للضرب والإهانة على يد بعض الدروز، فعندما أصبح بشير الثالث بأيدي الدروز تدخل العثمانيون بطلب من الدول الأوروبية لتسوية النزاع، فأرسلوا مصطفى باشا أحد كبار ضباط الجيش العثماني إلى بيروت لهذا الغرض، فوصل إليها في منتصف تشرين الثاني[65].

لكن سرعان ما اتضح أن مهمة مصطفى باشا لم تكن للوساطة، وإنما لإقامة الدليل باستحالة المصالحة بين الدروز والنصارى وبالتالي يتحقق أمل العثمانيين بوضع حد لاستقلال لبنان الداخلي وهكذا في حين تظاهر بالوساطة بين الطائفتين المتخاصمتين، سعى في الخفاء لإقناع النصارى بفوائد الحكم العثماني المباشر في الوقت الذي شجع الدروز على الإستمرار في نهب قرى النصارى وإتلافها. وكان الجنود العثمانيون التمركزون في جوار بيروت للحفاظ على الأمن يهاجمون الهاربين من القرى المنكوبة ويسلبونهم ما كانوا يملكون[66]

انتهاء الحرب الأهلية الأولى وعزل الأمير بشير الشهابي الثالث:

استمر حصار الأعيان الدروز لدير القمر مدة خمسة وعشرين يوماً كما ذكرنا نضجت خلالها مشاريع الدولة العثمانية واستقر الأمر بها إلى عزل الأمير بشير الثالث، فأرسل والي صيدا كلاً من أيوب باشا وعبد الفتاح آغا حمادي إلى دير القمر لوقف القتال فيها وإخراج الأمير بشير الثالث، وبعد مفاوضات مع الشيخين النكديين ناصيف وحمود توصلوا لاتفاق على إخراج الأمير بشير وأن يسلم أهالي دير القمر سلاحهم ل مشايخهم النكديين[67].

وعلى إثر ذلك رست باخرة لنقل الأمير بشير الشهابي الثالث للأستانة والذي كان قد أصر على الخروج من دير القمر بأبهة تليق بمكانته فرافقه كوكبة من الحرس الأميري، لكنه ما إن خرج من البلدة حتى انقض على حرسه جماعة من الدروز فجردتهم من السلاح وعمدت إلى التنكيل بالأمير[68].

---

[65] - رعد: لبنان من الإمارة إلى المتصرفية 1840-1861 عهد القائمقاميتين، ص 72 ص73.

[66] - حتي، فيليب، مرجع سابق، ص343.

[67] – غنام: سعيد بك جنبلاط(1813–1861)، ص 183–185.

[68] – رعد: لبنان من الإمارة إلى المتصرفية 1840–1861 عهد القائمقاميتين، ص 72ص73.

وما أن غادر بشير الثالث لبنان حتى دعا مصطفى باشا أعيان البلاد إلى الاجتماع في بيروت في 16 كانون الثاني 1842، ليعلن سقوط الشهابيين، بعد أن أدت هذه الحرب إلى تدمير أكثر من سبعين قرية ومدينتي (زحلة ودير القمر) تدميراً كلياً أو جزئياً، وأحرق ما يقارب 4400 منزل وقُتل من الجانبين نحو 1500 شخص وخسارة مادية قُدرت بنحو نص مليون من الدولارات[69]. وبذلك انتهى عهد الإمارة النصرانية في لبنان إذ عين عمر باشا *[70]المدعو بالنمساوي من حاشية مصطفى باشا حاكماً على الجبل وكان هذا فوزاً باهراً للسياسة العثمانية توفق فيه العثمانيون إلى اختيار الفرصة الملائمة للعمل[71]. ذلك أن وحدة الصف بين الدروز والموارنة بمجيئ 1842 لم تعد في حيز الوجود بل أصبح التعاون فيما بينهم مستحيلاً. ففيما رحب الدروز بالوضع الإداري الجديد ترحيباً بالغاً، رفض النصارى الإعتراف به كإجراء دائم وأصروا على إعادة الإمارة، على أن هذا المطلب لم يكن ممكناً إلا برضى الدروز ومعونتهم، حيث أنهم لم يدركوا أن الضربة التي نزلت بنصارى البلاد من جراء زوال إمارتهم وإقامة الحكم العثماني المباشر ستسيئ إليهم أيضاً في نهاية الأمر[72].

---

[69] – غنام: سعيد بك جنبلاط(1813–1861)، ص184.

*[70] – كان عمر باشا من أصل مسيحي، ثم أسلم، ولد في منطقة كرواتيا من بلاد البلقان وليس في النمسا عام 1806 وكان اسمه الأصلي ميخائيل لاتاس. الصليبي ، كمال سليمان ، مرجع سابق ، ص 86.

[71] – JOUPLAIN,P.N, 1961– La question du liban, 2eme edition , Paris,p 260.

[72] – الدمشقي ، ميخائيل: تاريخ حوادث الشام ولبنان (1782–1841)، تح أحمد غسان سبانو ، دار قتيبة ، دمشق–سوريا، 1981، ص 154

الخاتمة:

واعتماداً على ما ذُكر في هذا البحث ومن خلال تتبع أحداث جبل لبنان بين عامي 1840 –1842 يُلاحظ أنها فترة مليئة بالأحداث السياسية والإجتماعية قلبت موازين القوى في كثير من الأحيان اشتركت فيها أيادٍ مختلفة ولعبت العديد من الجهات دوراً كبيراً وكانت سبباً أساسياً لما حدث. بالإضافة للأرضية الهزيلة لسكان الجبل وتعصبهم لديانتهم ومعتقداتهم، وهذا ما كان نقطة الضعف التي استغلها كل من له مصلحة بتغيير أوضاع الجبل .

على إثر ذلك يمكن القول أن فترة حكم الأمير بشير الشهابي الثالث كانت مرحلة انتقالية في تاريخ جبل لبنان ونقطة فاصلةً وتحولاً جذرياً في نظام الحكم أيضاً، فكان الحكم قبل وأثناء حكمه أُسري محلي من ثمّ تم تعيين والٍ عثماني ممثِلاً بذلك بداية الحكم العثماني المباشر على الجبل. ولهذا يمكن اعتبار فترة حكم الأمير بشير الثالث فترة مهمة جداً وتستحق الدراسة فاستطعنا من خلال هذا البحث تتبع السياسة العثمانية في الجبل ومحاولتها الدائمة لجعل الأمور تحت إدارتها المباشرة، هي إذاً مرحلة غيّرت مستقبل جبل لبنان وأصبح أهله محكومين لا حاكمين بالإضافة إلى أنها تبدلٌ خطير كان له اعتبارات كبيرة على سكان الجبل الذين لم يعوا مخاطر الحكم العثماني المباشر.

لابد بالإضافة إلى ذلك من إعطاء الأهمية الكبرى للدور الذي لعبته المصالح الشخصية والاعتبارات الأخرى التي اتخذها سكان الجبل فكان هذا الدور بالإضافة لعوامل أخرى كسياسة الأمراء أحد أهم الأسباب إن لم نقل السبب الرئيسي في نهاية الإمارة الشهابية.

قائمة المصادر:

1. أبكاريوس، إسكندر :نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، تحقيق عبد الكريم إبراهيم السمك، دار رياض نجيب الريس، لندن، 1987.
2. بازيلي، قسطنطين: سوريا وفلسطين تحت الحكم العثماني، ترجمة طارق مصراني، دار التقدم، موسكو روسيا، 1989.
3. الدمشقي، ميخائيل: تاريخ حوادث الشام ولبنان(1782–1841)، تحقيق أحمد غسان سيانو، دار قتيبة، دمشق–سوريا، 1981.
4. الشدياق، طنوس: أخبار الأعيان في جبل لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت–لبنان، 1970، ج2.
5. أبو شقرا، يوسف خطار: الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، تحقيق عارف أبو شقرا، د. ن، 1952.
6. فريد بك، محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق د إحسان حقي، دار النفائس، بيروت–لبنان، ط1، 1981.
7. مكاريوس، شاهين: حسر اللثام عن نكبات الشام، د. ن، مصر، 1895.

المراجع العربية:

1. حمادة، سعدون: تاريخ الشيعة في لبنان، دار الخيال، لبنان، ج1، ط2.
2. رستم، أحمد: بشير بين السلطان والعزيز(1804-1841)، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت-لبنان، 1966.
3. رعد، مارون: لبنان من الإمارة إلى المتصرفية 1840-1861 عهد القائمقاميتين، ط1، دار نظير عبود، بيروت-لبنان، 1993.
4. زكّار، سهيل: تاريخ بلاد الشام في القرن التاسع عشر، التكوين للدراسات والترجمة والنشر، دمشق-سوريا، 2006.
5. الزيدي، مفيد:العصر العثماني، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.
6. صايغ، أنيس: لبنان الطائفي، دار الصراع الفكري، بيروت-لبنان، 1955.
7. الصليبي، كمال سليمان: تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت-لبنان، ط7 ،1999.
8. غنام، رياض: المقاطعات اللبنانية في ظل الأمير بشير الشهابي الثاني ونظام القائمقاميتين 1789-1861، بيسان للنشر والتوزيع- بيروت لبنان، ط1، 1998.
9. غنام، رياض: سعيد بك جنبلاط(1813-1861)، دار معن، بيروت-لبنان، ط1، 2014.
10. كرد علي، محمد: خطط الشام، ط3، مكتبة النوري، دمشق-سوريا، جزء3، 1983.

11. مصطفى، نادية محمود: العصر العثماني من القوة و الهيمنة إلى المسألة الشرقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة–مصر، 1996،

12. معلوف، عيسى إسكندر: مدينة زحلة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة–مصر،2012.

13. نسكايا، سيميليا: الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تعريب عدنان جاموس، دار الفارابي، بيروت لبنان، 1972

14. ياغي، إسماعيل أحمد: تاريخ العالم العربي المعاصر ، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2000

المراجع المترجمة:

1. تشرشل، تشارلز: بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي من 1840إلى 1860، ترجمة فندي شعار، دار المروج، بيروت–لبنان، 1984.

2. حتي، فيليب: تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ترجمة د جورج حداد، دار الثقافة، بيروت–لبنان، ج1.

المراجع الأجنبية:

1- ISMAILE, A, 1958- Histoire du Libanon (1840-1861), Beyrouth.

2- JOUPLAIN,P.N, 1961- La question du liban, 2eme edition , Paris,.

مواقع إلكتروني:

1- m. marefa.org

2- https://arabyy.com

3- https/www.alhayat.com

الدوريات(مقالات-مجلات- دراسات):

1. حسون، أكرم: مجلة العمامة، الفئوية والصراع الحزبي الداخلي في الطائفة الدرزية، العدد 57.
2. عوض، وليد: جريدة الشرق الأوسط، سياسة الفقيه، العدد11424.

المعاجم:

1. الزركلي، خير الدين: الأعلام،، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، جزء 2، ط15، 2002.
2. يُنظر حلاق، حسان و صباغ، عباس: المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية(المصطلحات الإدارية والعسكرية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والعائلية)، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان،ط1، 1999.
3. نجار، زكريا: قاموس لبنان، دار الساقي، بيروت-لبنان، 2018.